تعاون بين «تمكين» و «M42» عبر عدد من المبادرات الاستراتيجية في مجال القطاع الصحي

إطلاق أكاديمية «أمانة» كمركز تدريبي تخصصي قائم على المحاكاة داخل المنشأة

أعلن صندوق العمل «تمكين»، و«M42»، الشركة العالمية الرائدة في مجال الصحة المدعومة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة وعلم الجينوم، توقيع مذكرة تفاهم لبحث أوجه التعاون المشترك في خلق فرص واعدة للكوادر البحرينية والابتكار في القطاع.

ويهدف هذا التعاون إلى توفير عدد من الفرص التدريبية للأطباء العاملين ضمن منشأة أمانة للرعاية الصحية، وإطلاق أكاديمية أمانة وهي مركز تدريبي تخصصي قائم على المحاكاة داخل المنشأة بالإضافة إلى إطلاق مجموعة من المبادرات الرقمية في القطاع الصحي العام، بما في ذلك مساعد سريري مدعوم بالذكاء الاصطناعي وتطبيق مخصص للمرضى.

ويأتي التعاون مع «تمكين» تماشياً مع الأولويات الاستراتيجية لصندوق العمل للعام 2026، التي تركز على المجالات ذات المردود الأعلى على الاقتصاد والبحرينيين، والمساهمة في طرح المبادرات التي تربط المهارات بفرص العمل المتاحة في السوق، واتباع نهج مبتكر لتحفيز نمو وتمويل القطاع الخاص، إلى جانب تطوير الآليات، وتعزيز الحوكمة، والثقافة المؤسسية لدى الصندوق.

ومن المقرر افتتاح أكاديمية أمانة في الربع الرابع من عام 2026، وستضم قاعة محاضرات، وعدة قاعات دراسية، وجناح للتدريب بالمحاكاة للتعلم التطبيقي. وفي مرحلتها الأولى، ستدعم الأكاديمية تطوير موظفي أمانة للرعاية الصحية – البحرين، على أن يتوسع نشاطها لاحقًا ليشمل مهنيي الرعاية الصحية التخصصية والمساندة في جميع أنحاء المملكة.

وتعزز هذه الشراكة التعاون القائم بين «تمكين» و M42 في البحرين من خلال دعم القطاع الخاص، وتعزيز فرص التدريب والتوظيف وتطوير المهارات للمواطنين البحرينيين، وتعزيز جودة الخدمات الصحية وسهولة الوصول إليها عبر بناء القدرات الوطنية وتبني التقنيات الحديثة.

وتعد أكاديمية أمانة أولى المبادرات المخطط لها في إطار هذه الشراكة التي تهدف إلى تقديم نتائج ملموسة للعاملين في الرعاية الصحية ودعم نمو القطاع الصحي في البحرين. وتشمل هذه المبادرات برنامجًا يهدف إلى رفع نسبة البحرنة في أمانة للرعاية الصحية – البحرين ودعم تنمية الكفاءات الوطنية؛ إلى جانب برنامج لدعم تأهيل وتدريب الأطباء والتطور الوظيفي يستهدف ممارسي الطب العام إضافة إلى مبادرات أخرى لتوسيع فرص العمل وتطوير المهارات التخصصية في قطاع الرعاية الصحية.

وفي تعليقها على الإعلان، قالت مها عبدالحميد مفيز، الرئيس التنفيذي لصندوق العمل «تمكين»: نهدف من خلال تعاوننا مع M42 لتمكين البحرينيين في القطاع الصحي من اكتساب المهارات التخصصية المطلوبة إلى جانب دعم توظيفهم وتطورهم الوظيفي بما يسهم في بناء كوادر وطنية مؤهلة وقادرة على مواكبة تطورات القطاع. كما يعكس حرص «تمكين» على العمل مع شركاء استراتيجيين لتقديم فرص نوعية تسهم في استدامة النمو وتعزيز تنافسية الكفاءات الوطنية، بما يدعم توجهات مملكة البحرين في تطوير القطاع الصحي ورفع كفاءته».

من جانبه، قال الدكتور محمد أمين الساعاتي الرئيس التنفيذي لـ M42 البحرين: «نعرب عن بالغ تقديرنا لسمو الشيخ عيسى بن سلمان بن حمد آل خليفة وزير ديوان رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس إدارة صندوق العمل (تمكين)، للدور المهم الذي تضطلع به تمكين في دعم الكفاءات البحرينية من خلال توفير فرص التوظيف والتدريب والتطوير المهني في القطاعات الحيوية والمرتفعة الطلب. ونتقدم كذلك بخالص التقدير إلى معالي الفريق طبيب الشيخ محمد بن عبدالله آل خليفة رئيس المجلس الأعلى للصحة، لدوره المحوري في تطوير القطاع الصحي في البحرين وتعزيز تكامل وجودة الخدمات الصحية».

وأضاف: «يعكس هذا الإعلان أهمية الشراكات بين القطاعين العام والخاص في إحداث أثر مؤسسي مستدام، كما يجسد الالتزام المشترك بين مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة بالارتقاء بالقطاع الصحي، وتنمية الكفاءات الوطنية، وتحقيق أثر مستدام على مستوى المنطقة. ومن خلال أكاديمية أمانة، نعمل على نقل الخبرات الصحية المجربة التي طورتها M42 على مدار سنوات في أبوظبي، بهدف إنشاء منصة تضع بناء القدرات الوطنية في صميم أولوياتها. ومع الشريك الموثوق «تمكين»، نتطلع إلى تمكين الكفاءات البحرينية وتحقيق أثر وطني ملموس يتماشى مع رؤية البحرين 2030».

ويأتي هذا الإعلان استكمالًا للتعاون القائم بين صندوق العمل وM42 في البحرين، بما في ذلك دعم «تمكين» لأمانة للرعاية الصحية – البحرين، وهي أول منشأة من نوعها للرعاية التأهيلية طويلة الأمد لما بعد الحالات الحادة، أنشئت بشراكة استراتيجية بين شركة ممتلكات البحرين القابضة (ممتلكات) وM42، وتخطط لتوظيف أكثر من 300 بحريني، بما يسهم في دعم الكفاءات الوطنية وتعزيز قطاع الرعاية الصحية في المملكة.

وزير النفط والبيئة يؤكد عمق العلاقات البحرينية البريطانية

استقبل الدكتور محمد بن مبارك بن دينه وزير النفط والبيئة المبعوث الخاص لشؤون المناخ، أليستر لونج سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين.

وخلال اللقاء، أكّد وزير النفط والبيئة عمق العلاقات التاريخية والشراكة الاستراتيجية التي تجمع مملكة البحرين والمملكة المتحدة، وما تشهده من تطور مستمر في مختلف المجالات، ولاسيما في قطاعي الطاقة والبيئة، بما يعكس حرص البلدين الصديقين على مواصلة تعزيز التعاون الثنائي وترسيخ الشراكة بما يخدم المصالح المشتركة. كما ثمّن الجهود التي بذلها السفير طوال فترة عمله في مملكة البحرين، وإسهاماته في تعزيز العلاقات البحرينية البريطانية، متمنيًا له دوام التوفيق والنجاح.

من جانبه، أعرب أليستر لونج سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين، عن بالغ شكره وتقديره لوزير النفط والبيئة، مشيدًا بما حظي به من تعاون ودعم خلال أداء مهامه الدبلوماسية، ومؤكدًا اعتزازه بعلاقات الصداقة الراسخة بين مملكة البحرين والمملكة المتحدة، وتطلعه إلى مواصلة تنميتها في مختلف المجالات.

بحضور وزيرة السياحة.. غرفة البحرين تدشن أولى جلسات (حوار التجار)

دشنت غرفة تجارة وصناعة البحرين مبادرة (حوار التجار) / (Tojjar Talk)، بعقد أولى جلساتها المخصصة لقطاع السياحة، بحضور فاطمة بنت جعفر الصيرفي وزيرة السياحة، ونبيل خالد كانو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، وبمشاركة عدد من أصحاب الأعمال والمستثمرين وممثلي القطاع السياحي، حيث ناقشت الجلسة واقع القطاع، وأولويات تطويره، وسبل تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص.

وتهدف المبادرة إلى تعزيز التواصل المباشر بين القطاع الخاص والجهات الحكومية، والاستماع إلى آراء ومقترحات أصحاب الأعمال، ورفعها إلى الجهات المعنية، بما يسهم في تطوير بيئة الأعمال ودعم تنافسية الاقتصاد الوطني.

وحول ذلك، أكدت فاطمة بنت جعفر الصيرفي وزيرة السياحة، أن تخصيص أولى جلسات مبادرة (حوار التجار) لقطاع السياحة والضيافة يعكس المكانة المتنامية التي يحظى بها القطاع، ودوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني، مشيرة إلى أن القطاع الخاص يعد شريكًا رئيسيًا في تحقيق أهداف استراتيجية قطاع السياحة (2022 – 2026)، من خلال تطوير المنتج السياحي، وتعزيز جاذبية مملكة البحرين. وأشادت الصيرفي بمبادرة غرفة تجارة وصناعة البحرين، مؤكدة أن هذه اللقاءات تشكل منصة مهمة لتبادل الأفكار، والاطلاع على المستجدات، وبحث الفرص، بما يسهم في تطوير السياسات والمبادرات الداعمة لنمو القطاع السياحي.

من جانبه، أكد نبيل خالد كانو رئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين، أن إطلاق مبادرة (حوار التجار) يجسد توجه مجلس الإدارة نحو تعزيز التواصل المباشر بين أصحاب الأعمال والجهات الحكومية، بما يتيح الوقوف على احتياجات مختلف القطاعات الاقتصادية، ورفع مقترحات أصحاب الأعمال ومرئياتهم إلى الجهات المعنية، وبما يسهم في تطوير بيئة الأعمال وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني، معربًا عن اعتزازه باستضافة فاطمة بنت جعفر الصيرفي، وزيرة السياحة في أولى الجلسات، بما يعكس التعاون القائم بين غرفة تجارة وصناعة البحرين ووزارة السياحة، والحرص المشترك على التواصل مع أصحاب الأعمال والاستماع إلى آرائهم.

وأشاد كانو بالجهود التي تبذلها وزارة السياحة في تنمية القطاع وتعزيز مكانة مملكة البحرين وجهةً سياحيةً واستثمارية، مؤكدًا أن القطاع الخاص يمثل شريكًا رئيسيًا في دعم نمو القطاع، وأن استمرار التعاون بين الوزارة والقطاع الخاص يسهم في تحقيق مستهدفاته. وأشار إلى أن اللقاء شهد طرح عدد من المقترحات والموضوعات المتعلقة بالقطاع السياحي، مؤكدًا أن مبادرة (حوار التجار) ستُعقد بصورة دورية مع مختلف الجهات الحكومية، بما يعزز التواصل المباشر مع أصحاب الأعمال، ويضمن متابعة الموضوعات والمقترحات التي تهم القطاعات الاقتصادية، ويعزز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

ارتفاع الذهب عالميا يعيد الأسعار إلى الصعود محليا

كتبت: نوال عباس

عادت أسعار الذهب إلى الارتفاع في الأسواق المحلية أمس، بعد موجة تراجع شهدتها خلال الأيام الماضية، مدعومة بصعود المعدن النفيس في الأسواق العالمية، حيث ارتفع سعر الأونصة إلى نحو 4,119 دولارًا، وسط تزايد الإقبال على الذهب باعتباره أحد أبرز الملاذات الآمنة في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط، وترقب المستثمرين لاجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي وما قد يصدر عنه من مؤشرات بشأن مستقبل أسعار الفائدة.

وانعكس هذا الارتفاع على الأسعار المحلية، إذ بلغ سعر جرام الذهب عيار 21 نحو 44 دينارًا، فيما سجل عيار 22 نحو 46.100 دينارًا، وارتفع عيار 24 إلى 50.300 دينارًا، بعد أن كانت الأسعار قد سجلت تراجعًا خلال الأيام الماضية، الأمر الذي دفع شريحة واسعة من المستهلكين إلى استغلال الانخفاض لإتمام عمليات الشراء.

ويأتي صعود الذهب عالميًا مدفوعًا بعدة عوامل، في مقدمتها زيادة الطلب على المعدن الأصفر كملاذ آمن مع تصاعد المخاوف الجيوسياسية، إلى جانب عمليات شراء نفذها مستثمرون استغلوا موجة الهبوط الأخيرة لإعادة بناء مراكزهم الاستثمارية. كما أسهم ارتفاع أسعار النفط في زيادة المخاوف من عودة الضغوط التضخمية، ما عزز جاذبية الذهب كأداة للتحوط، في وقت وفر فيه التراجع النسبي للدولار الأمريكي دعمًا إضافيًا للأسعار، بعدما أصبح الذهب أقل كلفة للمستثمرين من حائزي العملات الأخرى، وهو ما انعكس على زيادة الطلب في الأسواق العالمية.

وأكد عدد من الصاغة أن الانخفاضات الأخيرة أسهمت في تنشيط حركة البيع داخل الأسواق المحلية، إلا أن الإقبال تركز بصورة رئيسية على المشغولات الذهبية، سواء لأغراض الزينة أو الادخار، مستفيدين من تراجع الأسعار إلى مستويات اعتبرها كثير من المستهلكين مناسبة للشراء.

وفي المقابل، أشار الصاغة إلى أن الطلب على السبائك والعملات الذهبية جاء أقل من المتوقع خلال فترة الهبوط، نتيجة تحفظ المستثمرين وغياب الرؤية الواضحة بشأن اتجاه السوق، إذ فضل كثير منهم الانتظار إلى حين استقرار الأسعار، في ظل استمرار التقلبات التي شهدتها الأسواق العالمية خلال الأسابيع الأخيرة.

ويرى متعاملون في السوق أن الارتفاع الحالي قد يشكل اختبارًا حقيقيًا لعودة المستثمرين إلى الذهب الاستثماري، إذ يترقب الجميع ما إذا كانت السبائك ستستعيد جاذبيتها كأداة لحفظ القيمة، وخاصة مع استمرار حالة عدم اليقين التي تسيطر على الاقتصاد العالمي، وعودة التوترات السياسية لتتصدر المشهد.

وتتجه أنظار المستثمرين خلال الأيام المقبلة إلى نتائج اجتماع مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي، لما سيكون له من تأثير مباشر على تحركات الدولار وعوائد السندات الأمريكية، وهما من أبرز العوامل المؤثرة في أسعار الذهب. كما يراقب المتعاملون البيانات الاقتصادية الأمريكية المرتقبة، التي قد تحدد مسار السياسة النقدية خلال الفترة المقبلة، وبالتالي اتجاه المعدن النفيس.

ويرى مراقبون أن استمرار التوترات الجيوسياسية، إلى جانب أي مؤشرات على توجه البنوك المركزية نحو خفض أسعار الفائدة، قد يوفران مزيدًا من الدعم للذهب خلال الفترة المقبلة، في حين أن قوة الدولار أو ارتفاع العوائد الأمريكية قد تحد من مكاسب المعدن الأصفر.

وفي السوق المحلية، يترقب التجار والمستثمرون ما إذا كان الارتفاع الحالي سيعيد الثقة تدريجيًا إلى شراء السبائك الذهبية، أم أن المستهلكين سيواصلون التركيز على شراء المشغولات الذهبية، بعد أن أثبتت فترة الهبوط الأخيرة أن الطلب الاستهلاكي كان المحرك الرئيسي للمبيعات، مقابل استمرار الحذر في قرارات الاستثمار.

منصة عالمية تسجل رقما قياسيا في موسوعة غينيس بإدراج أكثر من 24 ألف سهم مُرمّز

حققت Dealing.com، المنصة العالمية الرائدة في مجال الاستثمار، رقماً قياسياً في موسوعة غينيس للأرقام القياسية™ المرموقة عن فئة «أكبر عدد من الأسهم المرمّزة المتاحة للتداول على منصة واحدة»، بعد أن أتاحت للمستثمرين أكثر من 24 ألف سهم مُرمّز. ولا يقتصر هذا الإنجاز على تسجيل رقم قياسي عالمي فقط، بل يعزز مكانة Dealing بوصفها إحدى أبرز المنصات العالمية التي تعيد رسم ملامح الاستثمار المنظم في الأصول المُرمّزة، وتضع معياراً جديداً على مستوى الحجم، وسهولة الوصول، والابتكار.

وتسلّم تاجندر فيرك، المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لمجموعة فينفاسيا ومنصة Dealing، شهادة غينيس للأرقام القياسية من مبالي نكوسي، المُحكّمة الرسمية للمؤسسة، خلال حفل استثنائي أُقيم بحضور الدكتور ثاني بن أحمد الزيودي، وزير التجارة الخارجية في دولة الإمارات العربية المتحدة. كما حضر الحفل ممثلون عن مؤسسة غينيس للأرقام القياسية، ومجموعة فينفاسيا وشركة Dealing، إلى جانب عدد من كبار المسؤولين الحكوميين، والمستثمرين، وقادة القطاع، وممثلي وسائل الإعلام الدولية.

وجاء اعتماد هذا الرقم القياسي بعد عملية تحقق مستقلة وشاملة، تضمنت مراجعة دقيقة لبيانات المنصة ووثائقها وسجلاتها التنظيمية، وفق معايير صارمة أُجريت باستقلالية تامة. وأكدت نتائج التحقق أن 24,000 سهم مُرمّز كانت نشطة وقابلة للتداول ومتاحة للمستثمرين على منصة Dealing وقت إجراء المراجعة، وهو أعلى عدد موثق يُسجل على منصة استثمارية واحدة.

وتشير تقديرات القطاع إلى أن القيمة الإجمالية للسوق العالمية قد تتجاوز 600 تريليون دولار أمريكي مع استمرار انتقال الأصول المالية إلى البنية التحتية القائمة على تقنية البلوكشين. ويأتي هذا الإنجاز الموثق في غينيس للأرقام القياسية™ في وقت تواصل فيه دولة الإمارات ترسيخ مكانتها في صدارة الاقتصاد القائم على ترميز الأصول الحقيقية. وتعمل الدولة على بناء واحدة من أكثر المنظومات تطوراً في العالم لترميز الأسهم والعقارات والسلع والأصول البديلة من خلال تشريعاتها المتقدمة وسياساتها الداعمة للتحول الرقمي.

وتعليقاً على هذا الموضوع، قال تاجندر فيرك المؤسس المشارك والرئيس التنفيذي لمجموعة فينفاسيا ومنصة Dealing: «نفخر بحصولنا على هذا اللقب، ونتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى مؤسسة غينيس للأرقام القياسية™ على هذا التكريم. يشهد كل جيل تحولاً نوعياً يُحدث تغييراً جذرياً ودائماً في عالم التمويل، ونؤمن بأن ترميز الأصول يمثل هذا التحول في عصرنا. تمتلك هذه التقنية إمكانات هائلة لتوسيع فرص الوصول إلى الأسواق العالمية، وتعزيز السيولة، والحد من التعقيدات الإجرائية، إلى جانب إعادة صياغة مفهوم الملكية ذاته».

ومن جانبها، قالت مبالي نكوسي، مُحكّمة رسمية لدى موسوعة غينيس للأرقام القياسية™: «موسوعة غينيس للأرقام القياسية™ هي المرجع العالمي المعتمد لتوثيق الإنجازات القياسية. ومنذ انطلاقتنا عام 1955، نواصل تطبيق المعايير الصارمة ذاتها على جميع الأرقام القياسية؛ إذ يخضع كل لقب قياسي لمجموعة واضحة من المعايير المدعومة بأدلة موثقة وقابلة للتحقق. كما يجب أن يكون كل رقم قياسي نعتمده قابلاً للقياس والتحقق، وأن يستوفي معاييرنا الرسمية بالكامل».

«التمويل الكويتي - البحرين» يعلن الفائزين بجوائز «حصادي» لشهر يونيو

أعلن بيت التمويل الكويتي – البحرين مؤخراً تسليم جوائز حساب «حصادي» لشهر يونيو 2026م، وذلك خلال مراسم خاصة أقيمت في المقر الرئيسي للبنك بحضور عدد من المديرين والمسؤولين، وذلك في أجواء احتفالية عكست تقدير البنك لعملائه وحرصه على مكافأتهم من خلال واحد من أبرز برامج الادخار في مملكة البحرين.

وجرى خلال الحفل تسليم مكي أحمد العرادي الجائزة الشهرية الكبرى بقيمة (101,000) دينار بحريني وذلك ضمن سحوبات حساب «حصادي» لشهر يونيو 2026م. وتأتي هذه الجوائز في إطار التزام بيت التمويل الكويتي – البحرين بتقديم حلول ادخارية مبتكرة تمنح العملاء قيمة مضافة وفرصاً وفيرة للفوز بجوائز نقدية مجزية على مدار العام.

وبهذه المناسبة، صرح محمد زقوت، نائب الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للأفراد في مجموعة بيت التمويل الكويتي – البحرين، قائلاً: «يسعدنا أن نواصل الاحتفاء بفائزي حساب «حصادي» الذي يعكس التزامنا بتقديم تجربة مصرفية متكاملة تجمع بين الادخار والمكافآت المجزية. وتأتي جوائز شهر يونيو لتؤكد المكانة المتميزة التي يحظى بها البرنامج بين عملائنا والدور الذي يلعبه في تشجيعهم على تنمية مدخراتهم والاستفادة من الفرص التي يوفرها».

وأضاف: «نترقب خلال شهر يوليو الجاري السحب على جائزة «الحلم»، وهي الجائزة النقدية الفردية الأكبر في مملكة البحرين بقيمة (1.1) مليون دينار بحريني، التي تمثل محطة استثنائية ضمن برنامج «حصادي» لهذا العام. وندعو عملاءنا الحاليين والجدد إلى فتح حساب «حصادي» أو زيادة مدخراتهم في الحساب لتعزيز فرصهم في الفوز بهذه الجائزة الكبرى والاستفادة من المزايا المتعددة التي يقدمها البرنامج».

ويستعد بيت التمويل الكويتي – البحرين لإجراء السحب المرتقب على جائزة «الحلم» الكبرى بقيمة (1.1) مليون دينار بحريني في 30 يوليو 2026م، التي تُعد الجائزة النقدية الفردية الأكبر في مملكة البحرين، في خطوة تعكس حرص البنك على تقديم فرص نوعية ومجزية لعملائه وتعزيز تجربتهم المصرفية عبر برامج مبتكرة تلبي احتياجاتهم وتطلعاتهم.

وفي هذا الإطار، يواصل حساب «حصادي» ترسيخ مكانته كأحد أبرز برامج الادخار في مملكة البحرين من خلال جوائز نقدية يبلغ مجموعها (5.5) ملايين دينار بحريني، وأكثر من (2,200) فائز على مدار العام. ويمكن للعملاء التأهل للدخول في السحوبات من خلال حد أدنى للإيداع يبلغ (50) ديناراً بحرينياً، مع الاحتفاظ بالرصيد لمدة لا تقل عن (7) أيام، فيما تم تمديد فترة التأهل للسحب على جائزة «الحلم» الكبرى بقيمة (1.1) مليون دينار بحريني ليتمكن العملاء من المشاركة في السحب من خلال الاحتفاظ بالرصيد ليوم واحد فقط قبل موعد السحب، وذلك وفق الشروط والأحكام المعتمدة.